PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM
OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS
New York

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان المملكة العربية السعودية

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نيويورك – ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م

السيد الرئيس

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل دولة الكويت الشقيقة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونقدم هذا البيان بصفتنا الوطنية. أود في البداية أن أهنئ المملكة المغربية الشقيقة على تولّيها رئاسة أعمال الدورة السادسة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن أعرب عن التقدير للقيادة الموفقة التي اضطلعت بها دولة الرئاسة خلال الفترة البينية، وما قامت به المملكة المغربية من جهود في إدارة اجتماعات لجنة العمل الثلاثة خلال عام ٢٠٢٥م، الأمر الذي أسهم في تهيئة أرضية بنّاءة لمداولات هذه الدورة. كما تثمّن بلادي الدعم المستمر والجهود المهنية التي يقدمها مكتب شؤون نزع السلاح في تيسير أعمال المؤتمر واجتماعاته البينية.

السيد الرئيس،

عملت المملكة العربية السعودية، إلى جانب الدول العربية الشقيقة، على استصدار مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٣/٥٤٦ الذي كلّف الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة دول المنطقة إلى مؤتمر يفضي إلى التوصل إلى صك قانوني ملزم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وتؤكد بلادي دعمها الثابت لكافة الجهود الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة، واستعدادها للتعاون مع دول المنطقة لتحقيق هذا الهدف المشترك.

وفي هذا السياق، نؤكد أن قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ومخرجات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ يشكّلان المرجعية الأساس لجهود إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط. كما تشدد بلادي على أن إجراءات بناء الثقة، وتعزيز علاقات حسن الجوار، ومعالجة القضايا العالقة بين دول المنطقة تمثل خطوات جوهرية لتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وبما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي. وتابعت المملكة باهتمام ما خلصت إليه لجنة العمل في اجتماعاتها خلال عام ٢٠٢٥ بشأن أهمية أن تتوافق المرجعيات القانونية للمعاهدة المستقبلية مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يشمل الاستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الخالية القائمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

السيد الرئيس،

إن تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى دول المنطقة، وكذلك قيام الدول الراعية بدورها المسؤول في هذا الشأن. كما أن استمرار وجود أنشطة نووية غير معلنة في الشرق الأوسط، ووجود منشآت نووية تقع خارج نطاق الرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يسهم في خدمة هذا الهدف، ويزيد من تهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

ولا شك أن التحديات الجسيمة التي تمر بها المنطقة تستدعي تضافر الجهود كافة لخفض حدة التوتر، وتعزيز إجراءات بناء الثقة، وإرساء علاقات حسن الجوار، بما يمكّن من تحقيق التعايش السلمي، ودفع مسارات التنمية، وضمان الرفاه لشعوب المنطقة.

وفي هذا السياق، فإن استمرار وجود المنشآت النووية الإسرائيلية خارج إطار نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب التصريحات الخطيرة الصادرة عام ٢٠٢٣م عن مسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين في قطاع غزة، يمثّل تهديداً بالغ الخطورة، وخرقاً واضحاً للقوانين والأعراف الدولية، ودليلاً إضافياً على خطورة السياسات الإسرائيلية على أمن المنطقة والعالم. كما تؤكد المملكة أن ما ناقشته لجنة العمل حول موضوع الضمانات الأمنية السلبية يبرز الحاجة الملحة لضمانات فعّالة وغير مشروطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، باعتبارها عنصراً أساسياً لنجاح أي معاهدة مستقبلية للمنطقة

السيد الرئيس،

تؤكد بلادي أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي من خلال آلياتها المعتمدة، بما في ذلك اتفاقيات الضمانات الشاملة التي تُعد إحدى الركائز الأساسية التي سيُبنى عليها أي صك قانوني مقترح لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتعرب المملكة عن رفضها لأي محاولات لفرض قيود أو التزامات خارج إطار اتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنظمات الدولية ذات الصلة على الدول الملتزمة بتعهداتها الدولية. وفي الوقت ذاته، تؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الوصول إلى التقنيات النووية دون عوائق، وعلى ضرورة تيسير نقل المعرفة والخبرات النووية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وذلك انسجاماً مع ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار بشأن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد الرئيس،

شاركت المملكة العربية السعودية بفاعلية في الدورات السابقة للمؤتمر وفي اجتماعات لجنة العمل غير الرسمية، ونرحب بمواصلة النقاشات وتبادل وجهات النظر مع دول المنطقة حول الأبعاد القانونية والإجرائية للمعاهدة المستقبلية. ونؤكد أن هذه المناقشات، في ظل غياب مشاركة إسرائيل في المؤتمر، لا يمكن أن تعكس مواقف نهائية أو ملزمة، ولا ينبغي تفسيرها على أنها استعداد للدخول في تفاصيل فنية معقّدة قبل توفر الظروف التفاوضية المناسبة.

ختاماً، السيد الرئيس،

ترى المملكة العربية السعودية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يتطلب المزيد من تبادل الخبرات والدروس المستفادة مع

الدول والمناطق التي نجحت في إبرام اتفاقيات مماثلة، سواء في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا .ونعتقد أنه لا توجد حاجة للتسرع أو تجاوز المراحل اللازمة لبناء التفاهمات تدريجياً ومشاركة جميع دول المنطقة، بما يضمن نجاح العملية وفاعلية المعاهدة المستقبلية.

وشكراً